

Syrian Arab Republic

ALEPPO CHAMBER OF INDUSTRY



الجمهورية العربية السورية  
غرفة صناعة حلب

No. \_\_\_\_\_

Date. \_\_\_\_\_

الرقم: ٤٥١ / ١١٢

التاريخ: ١٧ / ١١ / ٢٠١١

## السادة الصناعيون المحترمون

تحية طيبة،

تهديكم غرفة صناعة حلب أطيب تحياتها وتود أن ترفق لكم البيان الذي أعدته الغرفة باسم الفعاليات الاقتصادية في محافظة حلب والذي أقر في الاجتماع الذي دعت إليه الغرفة يوم الأربعاء 2011/7/6 و ضم بالإضافة إلى غرفة الصناعة غرف التجارة والسياحة والزراعة وذلك بهدف إيضاح الرؤية السياسية والاقتصادية للفعاليات الاقتصادية في محافظة حلب وتأكيداً لدورها التاريخي الوطني والمساهمة الفعالة في رسم ملامح سوريا الجديدة، وقد تم تقديم هذا البيان إلى هيئة الحوار الوطني في اجتماع اللقاء التشاوري الذي عق في مدينة دمشق يومي 10 - 2011/ 7/11.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المهندس فارس الشهابي

رئيس مجلس الإدارة

حلب 13 / 7 / 2011



مرفق:

• بيان اللقاء الاقتصادي الوطني / 4 صفحات

Tel. : 2033

Fax: 2116385

info@aci.org.sy

www.aci.org.sy

هاتف: ٢٠٣٣

فاكس: ٢١١٦٣٨٥

حلب - سورية - ص.ب: ١٨٥٩



No. \_\_\_\_\_

Date. \_\_\_\_\_

الرقم: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_

## بيان اللقاء الاقتصادي الوطني بحلب

### إلى مؤتمر الحوار الوطني بدمشق

### رؤية الفعاليات الاقتصادية الوطنية في حلب... نحو سورية جديدة تحت سماء الوطن

إنطلاقاً من إيمانها بوحدة الشعب السوري العظيم بكافة أطرافه و طوائفه و مذاهبه و شرائحه و أعرافه و إيمانها بضرورة إعلاء هويته الوطنية السورية فوق جميع الانتماءات العرقية و الاثنية و المذهبية الأخرى لما لهذا الشعب من تاريخ أصيل و ماضٍ مجيد و موروث حضاري واحد و مستقبل مشترك واعد، و رداً صريحاً على المؤامرات التي تستهدف وحدة بلادنا و تسعى إلى تقسيمنا و إرهاب شعبنا و تدمير إقتصادنا و نزع استقلالنا و فرض استسلامنا، تؤكد الفعاليات الاقتصادية الوطنية بحلب على مايلي:

- 1- تأكيد الثقة بالسيد رئيس الجمهورية و بقيادته لعملية الإصلاح الشاملة لمختلف أوجه و مجالات الحياة في سورية و دعوة جميع المواطنين من موالاة و معارضة للإلتفاف حوله باعتباره رمزاً للوطن و سيادته و استقلاله و ضماناً لوحده و عنواناً لطموحات جماهيره العظيمة، و تعتبر أن مبدأ الحوار الوطني الذي أعلن عنه هو الطريق الأسلم للانتقال بالوطن إلى بر الأمان و معالجة الأزمة الحالية و الوصول إلى تحديد الأطر و الملامح لسورية جديدة أكثر منعة و حرية و عدالة تقدر الإنسان و العلم و المعرفة و تأخذ بأسباب القوة و تفرض احترامها بين الدول. فالحوار السلمي الحضاري هو الطريق الأقصر و الأكثر أماناً لحل الخلافات بين وجهات النظر تحت سماء الوطن و حدود الدستور و سقف القانون و التعبير الحضاري عن هذا الاختلاف عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع و الانتخابات الحرة النزيفة.
- 2- تدرك الفعاليات الاقتصادية من صناعية و تجارية و سياحية و زراعية أن السياسة و الإقتصاد توأمان متلازمان في بناء الأوطان فالسياسة تخدم الإقتصاد في أوقات السلم و الاستقرار و الإقتصاد يحصن الوطن و يدعم السياسة في أوقات الأزمات، و الفعاليات الاقتصادية الوطنية عانت الكثير في السابق من اتهام و تأميم و تهمة إلى أن أثبتت الأحداث الأخيرة بوضوح وطنية و قوة هذه الفعاليات في الحفاظ على وحدة الوطن و إقتصاده و أمنه المعيشي و هي مستعدة للتضحية من أجل أن يبقى الوطن منيعاً و مستقراً و آمناً و بالتالي فهي مصدر قوة للوطن و المجتمع في كل الظروف و الأوقات.
- 3- تدرك الفعاليات الاقتصادية أن الديمقراطية هي تجربة معرفية تراكمية ذاتية المنشأ و التطور و هي تشكل الأساس الصحيح لدولة عصرية متقدمة شريطة ممارستها بمسؤولية عالية و أن تتبلور و تنضج بقالبنا الثقافي الخاص و أن تحاكي مخزوننا الحضاري الكبير و تتفق مع طموحات و تطلعات جماهيرنا. و تدعو الفعاليات النخب الثقافية و الدينية و السياسية إلى رسم ملامح الديمقراطية السورية المنشودة و تحديد تفاعلاتها مع

منظومة الفقه الاسلامي و مع مجمل الأطياف الاثنية و المذهبية و العقائدية و الثقافية السورية لكي لا نعيد أخطاء الماضي و ترسباته و لكي تكون الديمقراطية الجديدة العامل المشترك الاساسي و المحرك لكافة قوى المجتمع و منبع سلطاتها و مصب أنشطتها و وعائها الوطني الكبير.

4- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بضرورة إعداد دستور مدني عصري جديد للبلاد يرسم الإطار العام لعلاقة المواطن مع الدولة و مع المجتمع و يحدد حقوقه المدنية و السياسية و الدينية و الاجتماعية و الاقتصادية بعيداً عن التجاذبات الأيدولوجية و الحزبية و بمسافة واحدة من كافة الاتجاهات و التيارات الفكرية و بصيغة شاملة جامعة لكافة أطراف المجتمع و روح ديناميكية مرنة تقبل بالمتغيرات و تتأقلم معها. و أن يضمن التعددية الحزبية المبنية على اسس بعيدة عن الطائفية و العرقية و المذهبية و المناطقية و تحت مظلة واحدة تحتضن الجميع دون تفرقة، و يضمن فصل و تعزيز السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية و يعطي دور أكبر للبرلمان و لأجهزة الرقابة الادارية و المالية المستقلة و للإعلام الوطني الحر و لمؤسسات المجتمع المدني و أن يكون متمحوراً حول مفهوم الوطن و المواطنة و مقدساً للحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان و أن يعلو فوق جميع الأحزاب و الأفكار و المعتقدات فالوطن للجميع و فوق الجميع و الاسلام الحنيف مصدر رئيسي للتشريع. و تؤكد الفعاليات الاقتصادية على أن الدستور يجب أن يضمن بوضوح الحقوق المتساوية لكافة فئات الشعب و أطرافه و يحترم خصوصيتها في إطار الهوية الوطنية السورية الشاملة.

5- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بوحدة الشعب السوري العظيم وفق صيغة العيش السلمي المشترك بين مختلف الأطياف و الفئات و المذاهب و الاثنيات و الأقليات المتساوية في الحقوق الدستورية و الواجبات و التي تشكل مجتمعة الهوية السورية المميزة و التي تحمل في طياتها رسالتها الحضارية الخالدة. و تؤكد الفعاليات الاقتصادية على حقوق الإخوة الأكراد و الأقليات الأخرى و احترام خصوصيتها اللغوية و الثقافية و الفكرية تحت سماء الوطن السوري و كمواطنين سوريين متساويين على أرض وطنهم الأبدى سورية.

6- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بضرورة وجود معارضة وطنية من مختلف التيارات و إعلام وطني حر لتصحيح المسار و كشف الخلل و إغناء الفكر و الرؤية و النهج في مختلف جوانب الحياة. و تدعو الفعاليات جميع قوى الحراك الوطني إلى أن تستنكر الإرهاب المنظم ضد الجيش و الامن و المواطنين الابرياء و تستنكر المؤامرة الخارجية التي تتعرض لها سورية شعباً و جيشاً و دولة و أن تعلن عن موقفها الرفض للتعامل مع القوى الاستعمارية الخارجية و عن رفضها للتدويل و عن جديتها في الحوار الوطني كسبيل وحيد للخلاص و كطريق سلمي لبناء سورية جديدة بقوة أهلها و نتاج شعبها العظيم.

7- تدعو الفعاليات الاقتصادية الأخوة في الاحزاب و كافة الحركات الوطنية إلى الاعتراف الواضح بالدور التاريخي الكبير لرأس المال الوطني في بناء الوطن و دوره الاساسي المرحلي في درء الفتنة و تحصين الاقتصاد الوطني و حمايته و ذلك من أجل اتمام المصالحة التاريخية في الداخل بعدالة و حق، و تؤكد على التضحيات الكبيرة التي قدمتها كافة الفعاليات الاقتصادية الوطنية في سبيل إعلاء كلمة الوطن و الدفاع عن لقمة عيش المواطنين الشرفاء و الحفاظ عليهم و على اسرهم في أشد الظروف الاقتصادية صعوبة و في خضم المؤامرات الخارجية المعادية التي تستهدف إقتصادنا الوطني و وحدتنا الوطنية و أمننا الاجتماعي.

8- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بحرية العمل الاقتصادي وفق اسس اقتصاد السوق الانتاجي المتنوع و المتكافئ الفرص و ضمن رؤية تنموية اجتماعية تحقق القدر الأكبر من العدالة في توزيع الثروات و تكافح الفقر و البطالة. و ترى الفعاليات أن سورية يجب أن تكون قاعدة صناعية تنافسية و تصديرية في الاسواق المفتوحة و المضبوطة و أن تلعب دورها المحوري كمركز تجاري اقليمي و دولي لتبادل السلع و المنتجات وفق

- انسجام و توافق بين التنمية الصناعية الداخلية و بين عملية تحرير الاسواق لكي تتمكن منتجاتنا من الصمود محلياً و الوصول للأسواق العالمية بتنافسية و قوة. كما تدعو إلى إعطاء سورية حقها التاريخي في أن تكون واحدة من أهم المقاصد السياحية في العالم لما تمتلكه من مخزون تراثي كبير و تنوع جغرافي مميز.
- 9- تؤكد الفعاليات الاقتصادية على دور الدولة الرئيسي في لعب دورها التنموي و الاجتماعي و الرقابي في ضبط الاسواق و مكافحة الغش و الاحتكار و الحفاظ على الحقوق و خلق فرص العمل و ضمان تكافؤ الفرص، و كذلك مكافحة الفقر و البطالة و الامية و تطوير القطاع الصحي و إعادة بناء منظومة التعليم و تطويرها و تحديث قطاع الاتصالات و العمل على بناء الاقتصاد المعرفي الذي يضمن إطلاق نهضة اقتصادية شاملة تعيد الألق لإقتصادنا الوطني و تبني الطبقة الوسطى و توفر مئات آلاف فرص العمل و تفرض احترام دول العالم لسورية كدولة صناعية متطورة و مركز تجاري متميز و وجهة سياحية نوعية.
- 10- تدعو الفعاليات الاقتصادية الحكومة إلى الاستمرار بسياسة دعم القطاع الزراعي كركيزة اقتصادية و اجتماعية اساسية أمنت الاكتفاء الغذائي للوطن في أحلك الظروف و تشجيع الصناعات الزراعية و الغذائية و الاستمرار ببناء و إنشاء السدود و توسيع جبهات استصلاح الأراضي، كما تدعو الحكومة إلى إنهاء التشابكات و التعقيدات المتعلقة بقانون العلاقات الزراعية بما يكفل حقوق كافة الأطراف من ملاك و فلاحين. و تؤكد الفعاليات على ضرورة إصلاح مختلف مؤسسات القطاع العام و إعادة هيكلتها دون التقريط بحقوق الدولة و ملكيتها و حقوق العاملين و بما يضمن فصل الإدارة عن الملكية و مرونة العمل و تنافسية الأداء و الانتاج و الابتعاد عن الاحتكار. و تدعو الفعاليات الدولة إلى التخلي عن لعب دور التاجر و الصناعي و الاكتفاء بالاستثمار دون الإدارة و إطلاق المبادرات الاقتصادية و التنموية و التركيز على تجهيز البنية التحتية التنافسية الشاملة التي تعزز الثقة و تستقطب الاستثمارات المختلفة و تحميها.
- 11- تدعو الفعاليات الاقتصادية الحكومة و الأحزاب و قوى المجتمع المدني إلى تعزيز دور الشباب السوري في الحياة العامة و إلى الاهتمام بتنقيفهم و تعليمهم و توفير فرص العمل لهم و حثهم على المبادرة و الإبداع الفكري و العلمي و المهني و إلى الحوار معهم و تقبل آرائهم و العمل على تحقيق طموحاتهم و أهدافهم و توجيه لهم التحية على وعيهم الوطني الكبير و حرصهم على وطنهم.
- 12- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بقوة الإقتصاد الوطني و باستقرار العملة السورية و تدعو الأخوة المستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الصبر في تحمل مشاق العمل و ركود الاسواق و إلى مزيد من التضحية في سبيل الحفاظ على العمال و اسرهم و تأمين حياة كريمة لهم رغم المصاعب الاقتصادية الجمة فنحن أمام مؤامرة اقتصادية كبيرة تستهدف وطننا و لكنها لن تأخذ منا سوى مزيد من المقاومة و الصمود و التحدي. و تدعو الفعاليات إلى فتح الأسواق الجديدة في مختلف دول العالم الحر و الصديق لقضايا شعبنا و إلى التأقلم السريع مع المستجدات و التحديات الدولية و إلى قراءة المستقبل و إطلاق المبادرات الاقتصادية و الاجتماعية.
- 13- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية الكبيرة التي تقع على عاتقها تجاه الطبقة العاملة و الطبقات الاجتماعية الفقيرة في المجتمع و تدعو إلى التعاون الجاد من أجل دعم و تطوير العمل التنموي الاجتماعي في كافة المجالات و في كافة المناطق و التجمعات السكانية الكثيفة و إطلاق المبادرات التي تحرك السوق و تساهم في التنمية الاجتماعية.
- 14- تؤمن الفعاليات الاقتصادية أن الجيش العربي السوري هو أقدس المقدرات الوطنية و لا يجب المساس به و لا بسمعته و تثق بدوره الوطني في حفظ الاستقرار و الامن و وحدة البلاد و مواجهة العدو الاسرائيلي و

أعوانه في كل مكان و زمان، و توجه له تحية تقدير و احترام لدوره و تضحياته الكبيرة في وأد الفتنة و الحفاظ على الأرواح و الممتلكات العامة و الخاصة.

15- ترفض الفعاليات الاقتصادية الاملاءات الغربية و الخارجية لدول الاستعمار القديم و الاستعمار الجديد و ترفض الانصياع لشروطها مهما عظمت المؤامرات و كبرت الشدائد و اشتدت المحن، و تؤكد على الثوابت الوطنية و القومية لسورية و التي تحاكي نبض الشارع و تاريخه النضالي و تدعو الجميع إلى الوحدة و تناسي الأحقاد و السلبيات و الأخطاء و المظالم في هذه المرحلة الحساسة من حياة شعبنا.

16- تؤمن الفعاليات الاقتصادية بحق التظاهر السلمي وفق القانون و تدعو الجهات المختصة إلى احترام المتظاهرين و المعارضين السلميين و عدم التشكيك بوطنييتهم و انتماءاتهم و تدعو إلى حمايتهم من الخطر و إلى احتضانهم و السماع لمطالبهم المشروعة و المحقة.

17- تدعو الفعاليات الاقتصادية الأخوة المعارضين و أصحاب المطالب و المظالم إلى الانتباه جيداً إلى المخطط الخارجي و المؤامرة القذرة التي تستهدف وحدة سورية و أمنها و نهجها المقاوم و هي لن ترحم أو تستثني أحداً. و تدعوهم إلى إعطاء القيادة و الحكومة الفرصة الكافية للانتهاء من الاصلاحات السياسية و الدستورية و الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية الضرورية و تدعوهم كذلك إلى الانخراط التام في عملية الحوار الوطني و تشكيل الأحزاب الوطنية و الانتماء إليها تحت سماء الوطن و سقف القانون و النظام العام للدولة حفاظاً على الشعب و مقدراته و مكتسباته و حقناً للدماء البرينة و تحصيماً للوطن من التدخلات الخارجية التي تستغل التظاهر لتمرر أجنداتها الخارجية.

18- تدعم الفعاليات الاقتصادية الاسراع بالاصلاحات الدستورية و السياسية و القانونية و الاقتصادية و إصلاح القضاء و إعلاء كلمته و مكافحة الفساد بصدق و شفافية و جرأة و محاربة الفقر و البطالة و الأمية و التطرف الديني و الطائفي من أجل سد كافة الثغرات و الترسبات و تحصين الجبهة الداخلية الوطنية و إعدادها للمرحلة القادمة و للتحديات الاسياسية و الأمنية و الإقتصادية و المستجدات الدولية و الإقليمية.

19- تدعو الفعاليات الاقتصادية قوى المجتمع المدني إلى إعادة تشكيل نخبها السياسية و الفكرية و الثقافية و الفنية و الاقتصادية و الدينية و تدعو الدولة إلى إحتضان هذه النخب و القبول بها و إلى ترسيخ الأسس السليمة للعملية النخبوية العادلة و المتكافئة الفرص للجميع و أن يحدد المسار الارتقائي النخبوي للمواطن السوري في مجتمعه بالإعتماد على العلم و المعرفة و العمل و التضحية و الثقافة و الأخلاق الحميدة و السمعة الطيبة و الإنجاز الفكري أو المهني و دون أي إعتبار آخر أو حرق للمراحل عبر الانتهازية و التملق و الوصولية.

20- تدعو الفعاليات الاقتصادية جميع الاحزاب القديمة و الجديدة بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي و الذي قاد الحراك السياسي الوطني في المرحلة السابقة بما لها من إيجابيات و عليها من سلبيات أن تؤسس لحياة سياسية عصرية فيها اليمين و الوسط و اليسار في أجواء من الاحترام و التصالح و أن تتمسك بالهوية السورية المميزة و بطموحات الشعب السوري العظيم ببناء دولة عصرية ممانعة قوية حرة و أبية لا ترسخ للضغوطات و لا تتخلى عن مبادئها الوطنية و القومية، و أن تؤمن هذه الأحزاب بحق الآخر في التعبير و الاختلاف في الرأي في جو ديمقراطي حضاري يضمن الحرية السياسية في البلاد.